

Distr.
LIMITED

E/1998/L.42
30 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ٦ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية

مشروع قرار مقدم من رئيس المجلس على أساس
مشاورات غير رسمية

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الحوار المثمر الذي أجراه مع مجموعة واسعة من ممثلي منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية خلال دورته المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية، ويحيط علماً مع التقدير بتلخيص رئيس المجلس لتلك الدورة^(١) وبتقرير الأمين العام^(٢)، وبتوجيهات الدول الأعضاء،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى التكامل والتنسيق في تنفيذ ومتابعة مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية، مع التسليم بذاتية كل مؤتمر وبوحدته،

(١) E/1998/90

(٢) E/1998/19

وإذ يشير إلى استنتاجاته المتفق عليها، ١/١٩٩٥، بشأن المتابعة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما^(٣)،

وإذ يلاحظ أن العمل الذي أنجز في إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦ بشأن التدابير الأخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وقرارها ١٢/٥٢ بء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ والمعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، وقرارها بشأن الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات، وقرارها بشأن جعل منظور الجنسين جزءاً من المنظور العام، وقراراتها في غير ذلك من المجالات، هو عمل يتناول قضايا رئيسية تتعلق بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات ويكمل هذا القرار،

وإذ يؤكد مرة أخرى أهمية إحراز التقدم نحو الوفاء بما ينشأ عن المؤتمرات من التزامات وما تحدده من أهداف وغايات،

وإذ يسلم بأنه وإن كانت المسؤولية عن ضمان التكامل والتنسيق في متابعة المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة تقع على كاهل كل بلد، فإن منظومة الأمم المتحدة تعتبر أداة هامة في مساعدة البلدان على مواجهة هذا التحدي،

أولا

القضايا الشاملة لعدة قطاعات

١ - يؤكد مرة أخرى أن القضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية للناس في كل مكان من الأهداف الإنمائية الرئيسية التي تنص عليها جهود المجلس الرامية إلى ضمان المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات؛

٢ - يعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى تنفيذ جميع الالتزامات والاتفاقات والأهداف المتفق عليها في مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية تنفيذا كاملا وفي مواعيدها، بما في ذلك تنفيذها من جانب

(٣) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣

(A/50/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٢.

منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، ويحيط علماً، في هذا الصدد، بالجهود المبذولة من أجل تحقيق تلك الغايات وتحقيق الهدف المتمثل في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

٣ - يؤكد مرة أخرى على أهمية تعبئة الموارد الجديدة والإضافية من جميع المصادر لتنفيذ نتائج المؤتمرات، ويكرر في هذا الصدد، تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق أهداف المتحدة المتفق عليها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن. ويشدد على الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٢٠ لصالح البلدان التي يعينها الأمر؛

٤ - يؤكد الدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في دعم تنفيذ أهداف المؤتمرات، ويطلب إلى الحكومات وإلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعم مشاركة المنظمات غير الحكومية، ولا سيما منظمات البلدان النامية، في عمليات متابعة المؤتمرات التي تقوم بها الأمم المتحدة؛ ويؤكد أيضاً على ضرورة بذل الجهود من أجل تيسير المشاركة المتوازنة للمنظمات غير الحكومية، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ ويدعو دائرة الاتصالات غير الحكومية إلى القيام بدور نشط في إشراك المنظمات غير الحكومية ولا سيما المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية في أنشطة متابعة المؤتمرات، التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وذلك حسب الاقتضاء ووفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦؛

ثانياً

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنسيق والإدارة

(أ) اللجان الوظيفية

٥ - يحيط علماً بالنتائج التي تمخض عنها استعراض اللجان الوظيفية ويوافق، في هذا الصدد، على أن ينظر المجلس سنوياً، بالاستناد إلى تقرير متكامل يقدمه الأمين العام، في النتائج ذات الصلة التي تحققتها اللجان الوظيفية في مجال متابعة المؤتمرات وبغرض إحالتها إلى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة حسب الاقتضاء؛

(ب) اللجان الإقليمية

٦ - يحيط علماً بالنتائج التي تمخض عنها استعراض اللجان الإقليمية، ويدعو، في هذا الصدد، اللجان الإقليمية إلى مواصلة متابعة المؤتمرات بانتظام، في حدود ولايات وألويات كل منها، وذلك، في جملة أمور، عن طريق تعزيز تفاعلها مع المكونات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجان الوظيفية؛

(ج) المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج

٧ - يدعو مكتبه وأمانته إلى إبلاغ نتائج مداولاته للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج؛ ويطلب إلى تلك المجالس مراعاة توجيهات المجلس بشأن التنفيذ المنسق لنتائج المؤتمرات، وفقا لولايات وألويات كل مجلس؛

ثالثا

التنسيق فيما بين الوكالات

٨ - يرحب بالدور الذي تضطلع به لجنة التنسيق الإدارية وبمساهمة فرق عملها المخصصة وأجهزتها الدائمة في تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي المتابعة المنسقة والمتكاملة المشتركة بين الوكالات للمؤتمرات على جميع المستويات؛ ويرحب أيضا بجهود اللجنة الرامية إلى كفالة تقاسم المهام على نحو واضح والتفاعل داخل أجهزتها بشأن متابعة المؤتمرات؛ ويشجع التفاعل المنتظم فيما بين اللجان المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية وتعزيز التفاعل بين اللجان التنفيذية ذات الصلة والهيئات الدائمة للجنة التنسيق الإدارية؛ ويرحب أيضا بالتفاعل بين مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بشأن متابعة المؤتمرات ويشجعها على ذلك التفاعل؛ ويطلب أن يتضمن التعاون فيما بين مؤسسات المنظومة بشأن متابعة المؤتمرات أيضا استخدام شبكات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تستفيد من مديري المهام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال مع لجنة التنسيق الإدارية؛

٩ - يرحب بالإفادات الإعلامية التي قدمت بشأن عمل اللجنة في عام ١٩٩٨، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل تكثيف التفاعل وتحسينه بين لجنة التنسيق الإدارية والمجلس ولجانه الفنية والإقليمية، عن طريق جملة أمور منها تقديم إفادات إعلامية على أساس منتظم وفي التوقيت المناسب بعد كل اجتماع من اجتماعات لجنة التنسيق الإدارية؛

١٠ - يحث لجنة التنسيق الإدارية على أن تنشر على نطاق واسع في كامل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق زيادة استخدام شبكة الإنترنت، نتائج مداولاتها بما في ذلك أعمال فرق العمل، وأن تجعل نواتج عمل هذه الفرق متاحة للهيئات الحكومية الدولية لمنظومة الأمم المتحدة لتتخذ منها عندما تدرج في برامج عملها أهداف المؤتمرات، ويدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تستخدم وتنفذ على نحو كامل نواتج عمل فرق العمل تلك، واضعة في اعتبارها توجيهات الدول الأعضاء؛

١١ - يشدد على دور الوكالات المتخصصة في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومتابعتها، ويدعو إلى زيادة التفاعل بين المجلس والوكالات المتخصصة، ويشجع على زيادة المشاركة النشطة والرفيعة المستوى

في دوراته من جانب الوكالات المتخصصة، ولا سيما على مستوى الرؤساء التنفيذيين، وبخاصة عند النظر في متابعة المؤتمرات؛

رابعاً

المتابعة على الصعيد القطري

١٢ - يؤكد من جديد أن الحكومات الوطنية تقع على كاهلها المسؤولية الأساسية عن تنفيذ وتقييم متابعة المؤتمرات، ويدعو جميع البلدان إلى أن تواصل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نواتج المؤتمرات في تلك البلدان، ويشجع على نشر أفضل الممارسات؛

١٣ - يرحب بالتقدم المحرز في تنسيق متابعة المؤتمرات على الصعيد القطري، ويحث على مواصلة تكثيف الجهود تحقيقاً لهذا الهدف، ويؤكد من جديد أن المنسقين المقيمين لهم، في حدود ولايتهم، دور هام في مساعدة الحكومات وفي تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويدعو في هذا الصدد المنسقين المقيمين إلى أن ييسروا عن طريق تقاريرهم السنوية تقييم تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمرات ونشر أفضل الممارسات، ويدعو فريق الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يمارس على نحو كامل دوره الهام في ضمان المتابعة المنسقة للمؤتمرات على نطاق الأمم المتحدة؛

١٤ - يشجع نظام المنسقين المقيمين على أن يواصل، في إطار الآليات القائمة وبالتعاون الوثيق مع الحكومات، تعزيز الحوار على نطاق واسع مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتدعيم مشاركتها في متابعة المؤتمرات؛ ويشجع على إنشاء أفرقة مواضيعية بشأن المواضيع الشاملة المتعلقة بالمؤتمرات، فضلاً عن الاستغلال التام لأطر البرمجة التعاونية، بما في ذلك مذكرة الاستراتيجية القطرية، حيثما ينطبق ذلك، والمرحلة الجارية من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء، لكي تدعم بذلك، بناء على طلب الحكومات، عملية وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات؛ ويشجع أيضاً على زيادة التفاعل بين الممثلين القطريين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسسات بريتون وودز؛

١٥ - يسلم بأهمية تنفيذ نواتج المؤتمرات تنفيذاً متكاملاً ومنسقاً، بما في ذلك الالتزامات المتعهد بها في إطار تلك المؤتمرات، في البلدان غير المشمولة بنظام المنسقين المقيمين، ويدعو تلك البلدان إلى أن تواصل تقييم التقدم الذي تحرزته في تنفيذ نواتج المؤتمرات، ويشجع على نشر أفضل الممارسات في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق آلياتها الوطنية القائمة للإبلاغ الطوعي؛

خامسا

تقييم التنفيذ المتكامل لمتابعة المؤتمرات

١٦ - يؤكد من جديد أهمية الرصد والتقييم من جانب الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة لأداء القطاعات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وفقا للأولويات التي تحددها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمساعدة البلدان على الوفاء بالالتزامات والأهداف والمقاصد المنبثقة عن المؤتمرات، ويطلب إلى المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إجراء تقييمات لأثر أنشطتها المضطلع بها دعما لتنسيق تنفيذ نتائج المؤتمرات، مع مراعاة ممارساتها القائمة؛

١٧ - يوافق على أن ينظر، على سبيل المساهمة المحتملة في الجمعية الألفية، ودون مساس بمناقشة الجمعية العامة لهذه المسألة، في إمكانية إجراء استعراض من جانب المجلس للتقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ تقريرا عن الطرائق الممكنة لإجراء ذلك الاستعراض؛

١٨ - يدعو الأمين العام إلى إعداد تقرير مرحلي بشأن تنفيذ هذا القرار لينظر فيه المجلس في عام ١٩٩٩.
